أسهم البنوك الأوروبية تواصل الهبوط

نيكي يهبط 2 بالمئة لأقل مستوى في 5 أسابيع مع ضعف المعنويات

تراجعت أسهم البنوك الكبرى في أوروبا يوم الاثنين، وأشار متعاملون إلى أن المخاوف المستمرة حيال أزمة العملة في تركيا من العوامل الأساسية التي أضرت بالقطاع.

ونزل مؤشر أسهم بنوك منطقة اليورو 1.2 بالمئة وحام قرب أقل مستوى منذ أواخر يونيو حزيران الماضي ونزل للجلسة الرابعة على التوالي.

ويوم الاثنين تعافت العملة التركية من المستويات المتدنية القياسية التي سجلتها ليل الأحد عند 7.24 ليرة مقابل الدولار، بعد أن تعهد البنك المركزي بتوفير سيولة وخفض الاحتياطي الإلزامي من الليرة والعملة الأجنبية لدى البنوك التركية.

ونزلت السندات الدولارية للبنوك التركية وأسهم البنوك الأوروبية التي لها أنشطة في تركيا مثل أوني كريديت وبي.إن.بي باريبا وبي.بي.في.أيه وآي.إن.جي.

وهبط سهم دويتشه بنك أيضا بعدما خفض بنك أوف أمريكا ميريل لينش تصنيفه السهم إلى "أداء دون أداء السوق".

وهبط المؤشر نيكي القياسي اثنين بالمئة إلى أقل مستوى في خمسة أسابيع ببورصة طوكيو امس الاثنين إذ أثار هبوط عملات الأسواق الناشئة قلق المستثمرين في الأسهم بينما أضر ارتفاع الين بالمعنويات ودفع السوق للهبوط بشكل عام.

وكان أداء أسهم شركات السلع الأولية أضعف من السوق بعد أن نزل الراند الجنوب أفريقي أكثر من عشرة بالمئة مقابل الدولار الأمريكي، إذ أدى هبوط الليرة التركية لموجة بيع لعملات أخرى.

وتراجع نيكي 440.65 نقطة إلى 21857.43 نقطة، وهو أقل مستوى إغلاق منذ السادس من يوليو تموز.

وتراجعت جميع القطاعات باستثناء الخدمات لتهبط أسهم شركات الشحن والمعادن والحديد ومعدات البناء والشركات المالية.

ونزل المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 2.1 في المئة إلى 1683.50 نقطة.

متعاملون أثناء التداول في بورصة فرانكفورت

رجل يسير أمام شاشة تعرض مؤشر نيكي

تراجع اليورو والليرة وارتفاع عملات الملاذ الآمن

تراجع اليورو قرب أقل مستوى في 13 شهرا امس الاثنين، إذ أدى هبوط الليرة التركية إلي انخفاض حاد لراند جنوب أفريقيا وعزز الطلب على العملات التي تعد ملاذات أمنة مثل الدولار الامريكي والين والياباني.

وبعد أن سجلت الليرة مستوى قياسيا منخفضا عند 7.24 مقابل الدولار في التعاملات المبكرة يوم الاثنين، لقيت العملة التركية بعض الدعم بعد تصريحات وزير المالية التركي براءت ألبيرق بأن الحكومة أعدت خطة عمل اقتصادية لتهدئة مخاوف المستثمرين، بينما ذكرت الهيئة المعنية بالرقابة على البنوك أنها قيدت صفقات المبادلة.

كما ضعف الراند الجنوب أفريقي والبيزو المكسيكي مقابل الدولار الأمريكي يوم الاثنين، إذ أدت أزمة الليرة إلى اضطراب عملات أسواق ناشئة أخرى.

وتضرر اليورو كثيرا يوم الجمعة بعدما نقلت صحيفة فايننشال تايمز عن مصدرين القول إن البنك المركزي الأوروبي قلق بشأن بنوك إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وانكشافها علي تركيا.

ويوم الاثنين لامس اليورو 1.13655 دولار وهو أقل مستوى أمام العملة الأمريكية منذ يوليو تموز 2017، وبحلول الساعة 0502 بتوقيت جرينتش سجلت العملة الأوروبية الموحدة انخفاضا نسبته 0.3 بالمئة لتصل الي 1.13765 دولار.

كما تراجع اليورو أمام الفرنك السويسري والين وجرى تداوله عند 1.13065 فرانك بانخفاض حوالي نصف بالمئة عن نهاية الأسبوع الماضي لينزل إلى أقل مستوي في عام عند 1.12980 فرنك.

أوراق نقد فئة 100 يورو

كما نزلت العملة الموحدة نحو واحد بالمئة مقابل العملة اليابانية لتصل إلى 125.27 ين، مقتربة من أقل مستوى في شهرين ونصف الشهر عند 125.26 ين.

ولقيت الليرة بعد الدعم بعد أن هوت إلى مستوى متدن قياسي أمام الدولار الأمريكي. وبلغ سعر العملة التركية في أحدث التداولات 6.735 ليرة للدولار بحلول الساعة 0439 بتوقيت جرينتش بانخفاض نحو 5.4 بالمئة عن اواخر الأسبوع الماضي.

ونزلت العملة التركية أكثر من 40 في المئة مقابل الدولار العام الجاري نتيجة مخاوف من إحكام الرئيس رجب طيب أردوغان قبضته على الاقتصاد وتفاقم الخلاف السياسي مع الولايات المتحدة.

ونزل البيزو نحو 1.5 بالمئة عن اليوم السابق ليبلغ حوالي 19.19 بيزو للدولار بحلول الساعة 0440 بتوقيت جرينتش، بينما فقد الراند 4.8 بالمئة ليصل إلى 14.75 راند للدولار.

وتراجع الدولار الأسترالي 0.3 بالمئة إلى 0.7271 دولار أمريكي، بعدما بلغ أدنى مستوياته في 19 شهرا عند 0.72505 دولار أمريكي في وقت سابق من الجلسة.

وصعد الين حوالي 0.7 بالمئة مقابل الدولار الأمريكي، وسجل في أحدث التعاملات 110.17 ين للدولار مع استمرار إقبال المستثمرين على الأصول الآمنة.

النفط يتراجع مع تصاعد التوترات التجارية ومخاوف اقتصادية

تراجعت أسعار النفط امس الاثنين مع تصاعد التوترات التجارية والمخاوف الاقتصادية في الأسواق الناشئة مما قوض آفاق نمو الطلب على الوقود، لكن العقوبات الأمريكية على إيران ما زالت تشير إلى تقلص المعروض.

وبلغ خام القياس العالمي مزيج برنت في عقود شهر أقرب استحقاق 72.57 دولار للبرميل بحلول الساعة 0702 بتوقيت جرينتش، بانخفاض 24 سنتا أو 0.3 بالمئة عن الإغلاق السابق.

وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العقود الآجلة 67.43 دولار للبرميل، متراجعا 20 سنتا أو 0.3 بالمئة عن التسوية السابقة.

وقال تجار إن آفاق الطلب على النفط تضعف بسبب النزاعات التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب المشكلة الاقتصادية في تركيا، والتي ربما تمتد إلى الأسواق الناشئة.

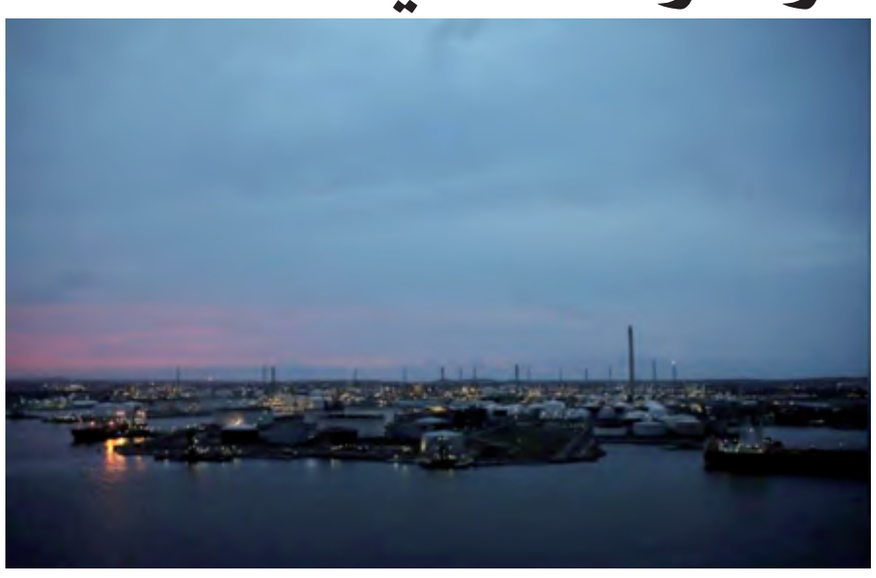
مصفاة نفط في هولندا

ورغم حالة الحذر التي سادت أسواق النفط، كانت هناك عوامل حالت دون تكبد الأسعار مزيدا من الخسائر.

فقد بدأت الولايات المتحدة تطبيق عقوبات جديدة على إيران، والتي ستستهدف قطاع النفط الإيراني أيضا بدءا من نوفمبر تشرين الثاني.

وإيران ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

المركزي التركي يتعهد بتوفير السيولة الضرورية

قال البنك المركزي التركي امس الاثنين إنه سيوفر كل السيولة التي تحتاجها البنوك وسيراقب الأسواق والأسعار عن كثب لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي.

وصدر بيان البنك بعد أن صرح وزير المالية براءت ألبيرق بأن تركيا ستبدأ في تنفيذ خطة عمل اقتصادية يوم الاثنين بعد الانخفاض الحاد لليرة.

وأعلن البنك المركزي امس الاثنين أنه خفض نسب الاحتياطي الإلزامي لليرة بواقع 250 نقطة أساس لجميع الآجال، كما خفض نسب الاحتياطي الإلزامي للالتزامات غير الأساسية بالعملة الأجنبية بواقع 400 نقطة أساس للآجال التي تصل إلى ثلاث سنوات.

وأضاف البنك أن هذه التغييرات ستوفر للنظام المالي نحو 10 مليارات ليرة وستة مليارات دولار وما يعادل ثلاثة مليارات دولار من السيولة

براءت ألبيرق

الذهبية، مضيفا أن الإجراءات اتخذت من أجل دعم أنشطة أسواق المال وتعزيز مرونة البنوك في إدارة سيولتها.

ارتفاع أرباح الشركات السعودية 21 بالمئة لـ 30.8 مليار ريال

مع انتهاء مهلة إعلان الشركات المدرجة في السوق السعودية عن نتائجها الفصلية، سجلت #أرباح الشركات الفصلية للربع الثاني من العام الحالي ارتفاعا بنسبة 21%.

وبلغت الأرباح الصافية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية بالربع الثاني 2018 نحو 30.8 مليار ريال، وذلك مقارنة مع 25.4 مليار ريال في الفترة المقارنة مع العام الماضي.

وشكلت أرباح سابك وحدها نحو خمس الأرباح، بعد أن ارتفعت بنسبة 80% إلى نحو 6.7 مليار ريال. كما شكلت أرباح القطاع المصرفي بمفرده أكثر من 40% من أرباح الشركات، بعد أن ارتفعت بنسبة 12% لتصل إلى 12.65 مليار ريال. أما على مدى النصف الأول بأكمله، فارتفعت أرباح الشركات المدرجة بأقل من 1% لتصل إلى 56 مليار ريال.

ارتفاع ارباح الشركات السعودية

البرنامج الإصلاحي يقود إلى تآكل مدخراتهم

ودائع المصريين تهبط والمركزي يطبع 14 مليار جنيه

أظهرت بيانات حديثة أعلنها البنك المركزي المصري، أنه ولأول مرة منذ مارس من العام 2017، انخفض معدل الودائع بالعملة المحلية بنسبة 6.9 %، في نهاية إبريل الماضي، مقابل نحو 7.1 %، في إبريل من العام 2017.

وأشارت دراسة حديثة، إلى أن الظروف الاقتصادية الراهنة وبدء الحكومة المصرية تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي حررت فيه أسعار الصرف وبدأت بموجبه خفض قيمة الدعم تدريجياً عن المحروقات، كما بدأت زيادة أسعار الكهرباء والمياه والغاز، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وبشكل كبير، ما أثر على المدخرات وبدأت في التآكل وبشكل سيبدو واضحاً خلال الفترات القادمة.

ومع استمرار انخفاض معدلات نمو الودائع، ومع اعتماد وزارة المالية على البنوك في تغطية عجز الموازنة العام عن طريق استثماراتها في الأذون والسندات الحكومية، فمن المتوقع أن تجد البنوك صعوبة في تغطية العجز في ظل ارتفاع معدل نمو العجز وانخفاض معدلات نمو الودائع، وهو ما ستتزايد معه أسعار العائد على أدوات الدين وستتزايد معه وبالتبعية عبء خدمة الدين بما يؤثر سلباً على عجز الموازنة العامة للبلاد، بحسب الخبير المصرفي أحمد آدم.

وذكرت أنه مع انخفاض معدلات نمو الودائع وزيادة المصدر من أذون الخزانة، حيث زاد الرصيد القائم من 1141.1 مليار جنيه بنهاية العام الماضي إلى 1212.8 مليار جنيه في إبريل الماضي، قد أثر على السيولة المتاحة بالبنوك وهو ما دفع البنك المركزي إلى طباعة نقد خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الحالي بواقع 14 مليار جنيه.

حيث زاد النقد المصدر من 444.3 مليار جنيه بنهاية 2017 إلى 458.3 مليار جنيه بنهاية إبريل الماضي، وقد تمت طباعة نقد خلال عام 2017 بلغ 37.7 مليار جنيه، كما طباعة نقد خلال العام 2016 بنحو 82 مليار جنيه، ليبلغ ما تم طباعته من نقد خلال عامين وأربعة أشهر إلى 133.7 مليار جنيه، وهو ما يزيد عن النقد الذي كان يدير الاقتصاد المصري كله بنهاية العام المالي 2008 / 2009 بل ويزيد عنه بواقع ستة مليارات جنيه.

وأكدت الدراسة أن انخفاض نمو الودائع مع ضرورة استمرار البنوك في تمويل عجز الموازنة، ومع ظروف السوق والارتفاع بعائد الائتمان والخصم، سينخفض معدل نمو منح الائتمان، وهو ما يعني زيادة حالة الانكماش وسيتأثر معدل النمو الاقتصادي سلباً.

وأشارت إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو الودائع ومعدل نمو الاستثمارات وكذلك إجمالي الأصول، وبالتالي فإن تحقيق معدلات نمو متعاظمة للودائع تتيح للبنوك تحقيق معدلات نمو متعاظمة بإجمالي أصولها وكذلك استثماراتها، وهو ما يؤثر وبالتبعية إيجاباً على صافي أرباحها، والعكس صحيح حال انخفاض معدل نمو الودائع ستتأثر معدلات نمو الأصول والاستثمارات سلباً وهو ما سيؤثر على صافي أرباح البنوك وبالتبعية على الضرائب المحصلة على هذه الأرباح وبالتالي على عجز الموازنة. وقد بلغ إجمالي الأصول نهاية إبريل الماضي نحو 5235 مليار جنيه مقابل نحو 4813 مليار جنيه بنهاية العام 2017 محققة زيادة بلغت نسبتها 8.8 بالمئة، وهو معدل نمو منخفض مقارنة بمعدل النمو المحقق خلال الفترة المقابلة من العام السابق والذي بلغ 9.5 %.

وربطت الدراسة انخفاض معدل الودائع بعدة أسباب أهمها ارتفاع أسعار الذهب بعد استقرارها الكبير خلال العام الماضي على الرغم من تحقيقها خلال عام 2016 ارتفاعاً بمتوسط يتجاوز 140 %، وهو ما دفع بعض أصحاب الفوائض المالية إلى الاستثمار في الذهب.

نمو الأرباح الفصلية لـ «أدنوك» 24 بالمئة إلى 580 مليون درهم

ارتفعت الأرباح الفصلية لشركة أدنوك للتوزيع بنسبة 24% لتصل إلى 580 مليون درهم. وارتفعت إيرادات الربع الثاني بنسبة 20% لتصل إلى 5.8 مليار درهم.

كما ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 30% لتصل إلى 610 ملايين درهم. في حين انخفضت النفقات الرأسمالية بنسبة 23% لتصل إلى 180مليون درهم.

وقال الرئيس التنفيذي بالإنابة لشركة أدنوك للتوزيع المهندس سعيد مبارك الراشدي، إن «نتائج الربع الثاني والنصف الأول من عام 2018 تؤكد على نجاح جهودنا لتحقيق الاستراتيجية الموضوعة حيث أحرزنا تقدماً جيداً في دعم الركائز الثلاث الرئيسية التي تقوم عليها استراتيجيتنا والتي تشمل المنتجات النفطية وغير النفطية ومبادرات تعزيز الكفاءة المالية».

وأشار إلى أن أدنوك للتوزيع تواصل تحقيق نتائج مالية قوية مدعومة بتحسين هوامش الربح وتعزيز الكفاءة المالية للتكاليف التشغيلية حيث نسير بخطى واثقة نحو هدفنا المعلن والمتمثل بتوفير حوالي 190 مليون درهم في عام 2018 من خلال خفض النفقات.

وأضاف «كشركة مدرجة حديثاً في سوق أبوظبي للأوراق المالية تواصل أدنوك للتوزيع التزامها بتطبيق أعلى مستويات الانضباط في ما يتعلق بالاستثمارات الرأسمالية وهو ما ساهم في خفض ميزانية الإنفاق الرأسمالي بشكل كبير مقارنة بعام 2017 وقد حققنا ذلك مع استمرارنا في توسعة شبكة محطاتنا ودون أي تأثير على السلامة أو جودة الخدمات وتجربة العملاء».

وأكد الراشدي أن أدنوك للتوزيع شهدت على مدى النصف الأول من 2018 أداء قوياً بشكل عام حيث ارتفعت مساهمة قطاع التجزئة في الأرباح قبل خصم الضريبة والاستهلاك والإطفاء بنسبة 39 في المائة وحققنا زيادة بنسبة 5% في مبيعات الوقود للشركات، مشيراً إلى أنه «تم التركيز خلال هذه المرحلة على العملاء وتعزيز مرونة أعمالنا التجارية لتتماشى مع المتطلبات المتغيرة للسوق ونحن واثقون من قدرة الشركة على تنفيذ خطة الأعمال لعام 2018 وما بعده حيث نسير بخطى ثابتة نحو ترسيخ مكانة أدنوك للتوزيع كشركة وقود ومتاجر تجزئة عالمية المستوى».

شعار شركة أدنوك